مشروع نجاعة الأداء
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

السنة المالية 2016

فهرس

الجزء الأول: تقديم وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني..... 3

1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة أو المؤسسة:..... 3

1.1 تنظيم ومهام الوزارة..... 3

1.2 المحاور والتوجهات الاستراتيجية لوزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني..... 3

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016..... 5

3. تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج..... 5

4. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2016-2018

6.....

الجزء الثاني: تقديم برامج وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني . 7

برنامج الدعم والقيادة

1. استراتيجية برنامج الدعم والقيادة..... 7

2.أهداف ومؤشرات قياس آداء برنامج الدعم والقيادة..... 7

3.تقديم المشاريع و العمليات المرتبطة ببرنامج "الدعم والقيادة"..... 9

برنامج الصناعة التقليدية

1.استراتيجية برنامج الصناعة التقليدية..... 11

2.أهداف ومؤشرات برنامج الصناعة التقليدية..... 12

3.تقديم عمليات ومشاريع برنامج الصناعة التقليدية..... 20

برنامج الاقتصاد الاجتماعي

1. استراتيجية برنامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني..... 22

2. أهداف ومؤشرات برنامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني..... 22

3. تقديم عمليات ومشاريع برنامج الاقتصاد الإجتماعي..... 25...

الجزء الأول:

تقديم وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة أو المؤسسة:

1.1 تنظيم ومهام الوزارة

تخضع وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ سنة 2011 للنصوص التنظيمية المذكورة أسفله والتي تتعلق بتنظيم واختصاصات الوزارة:

المرسوم رقم 2-10-379 بتاريخ 7 جمادى الاولى 1432 (11 أبريل 2011) وكذا القرار رقم 10-2380 بتاريخ جمادى الأولى 1432 (11أبريل) والمتعلق باختصاصات أقسام ومصالح الإدارة المركزية؛

القرار رقم 1-2381 بتاريخ 7 جمادى الأولى 1432 (11 أبريل 2011) المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للوزارة لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية؛

المرسوم رقم 2.13.838 بتاريخ 10 محرم 1435 الموافق ل 14 نونبر 2013 المحدد لسلطة واختصاصات وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تبعا للنصوص المذكورة أعلاه تحدد اختصاصات الوزارة كما يلي:

- تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية؛
- التنشيط الاقتصادي لمقاولات الصناعة التقليدية؛
- انجاز جميع الدراسات والأبحاث والإحصائيات المتعلقة بمجال الصناعة التقليدية على الصعيدين الوطني والجهوي؛
- وضع و تنفيذ برامج عمل التعاون الدولي التي من شانها المساهمة في تنمية القطاع؛
- السهر على تتبع ودعم أنشطة غرف الصناعة التقليدية وجامعتها؛
- ممارسة الوصاية على المؤسسات العمومية التابعة لمجال اختصاص هذه الوزارة.

وقد أضيفت اختصاصات أخرى للوزارة بعد إلحاق قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والممثل في مديرية إنعاش الاقتصاد الاجتماعي بهذه الوزارة بتاريخ 10 أكتوبر 2013، وهي :

- اعداد الاستراتيجية الوطنية والبرامج لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتنسيق مع القطاعات المعنية؛
- انجاز جميع الدراسات والأبحاث والإحصائيات المتعلقة بمجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيدين الوطني والجهوي؛
- تنسيق السياسات والبرامج العمومية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتتبع تنفيذها ؛

وفي إطار الجهوية الموسعة وسياسة اللاتركيز الإداري، تم اسناد مهام واختصاصات جديدة للمديريات الجهوية والإقليمية للوزارة، خصوصا فيما يتعلق بتنزيل استراتيجية الوزارة على المستوى الترابي و كذا التدبير الإداري والمالي.

1.2 المحاور والتوجهات الاستراتيجية لوزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني

يجدر التذكير بثلاث محطات بارزة بالنسبة لوزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

كانت المحطة الأولى هي التوقيع سنة 2007، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على العقد البرنامج المجسد لرؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية القوية، وكذا توقيع اتفاقية اطار مع وزارة التشغيل والتكوين المهني، وهي برامج جد مهمة تعكس أهمية القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني.

و تمثلت المحطة الثانية في تثمين أكثر للقطاع سنة 2012 عبر إحداث وزارة الصناعة التقليدية عوض كتابة الدولة لدى وزير السياحة سابقا، وهو ما جسد تتويجا للمجهودات المبذولة منذ سنوات في خدمة تنمية القطاع وتحسين ظروف عيش الصناع.

أما المحطة الثالثة والتي لا تقل أهمية عن سابقاتها فتمثلت في القرار الاستراتيجي المتعلق إلحاق قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والممثل في مديرية إنعاش الاقتصاد الاجتماعي بهذه الوزارة بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

وعلى العموم فإن هذه التحولات تعكس قناعة المسؤولين على المستوى الوطني بالمكانة المرموقة التي يحظى بها قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني و الدور المنوط بهما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي كقطاعين واعدين خصوصا فيما يتعلق بخلق الثروة وإحداث مناصب الشغل.

1.2.1 تذكير باستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية "رؤية 2015"

تندرج رؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية في إطار مقاربة إرادية للدولة تهدف أساسا إلى خلق مناصب شغل إضافية للمساهمة في الحد من نسبة البطالة وتمكين الفئة المستهدفة وخصوصا الشباب والنساء من ظروف العيش الكريم.
وتهدف الاستراتيجية كذلك إلى إعادة تأهيل القطاع ليلعب دوره كقاطرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف أيضا إلى تطوير دور الإدارة وتجاوز الدور التقليدي المنحصر في تدبير الموارد المتاحة إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية، توفير التأطير وتتبع المشاريع والعمل في إطار تشاركي مع كل المتدخلين من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.
تهدف رؤية 2015 كذلك إلى تأسيس صورة تتماشى مع التموقع الجديد للصناعة التقليدية المغربية، وهي صناعة تقليدية ذات حمولة ثقافية قوية مترسخة في أصالتها ومنفتحة في نفس الوقت على قيم الإبداع والجودة الابتكار.
وقد شكل العقد البرنامج 2006 – 2015 خريطة طريق تجسد التزام مجموعة من الفاعلين سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص، لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

- مضاعفة رقم معاملات قطاع الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية القوية ليصل إلى 24 مليار درهم؛
- مضاعفة صادرات القطاع 10 مرات؛
- مضاعفة عدد المقاولات المهيكلة في القطاع ليصل إلى 300 مقاولة منها 15 إلى 20 فاعل مرجعي؛
- إحداث 115000 منصب شغل
- تكوين 60000 خريج في أفق 2015، منها 50000 عبر مسلك التكوين بالتدرج.

1.2.2 تذكير باستراتيجية تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أفق 2020

لقد حظي قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية، حيث استفاد من عدة مبادرات تهدف إلى تشجيع المنظمات الناشطة في القطاع على دمج الفئات الفقيرة والهشة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وخصوصا منها فئتي النساء والشباب. وقد تم دعم هذه المبادرات بإحداث قطاع عمومي مكلف بإنعاش الاقتصاد الاجتماعي سنة 2002، كماتوجت هذه المبادرات بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في شهر ماي من سنة 2005.
وفي هذا الإطار تمت بلورة استراتيجية 2020 لتنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تشتمل على عدة برامج للدعم والترويج تهدف إلى الدفع في اتجاه تطوير الأنشطة المذرة للدخل وترويج منتوجات القطاع وكذا مواكبة ودعم التعاونيات المحدثة وتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للقطاع، كما تهدف كذلك إلى وضع آليات التقييم الضرورية وتحسين حكامة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
ويمكن تلخيص أهداف استراتيجية تنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كما يلي:

- الرفع من عدد المنخرطين في التعاونيات إلى 7.5 %؛
- الرفع من نسبة مساهمة القطاع التعاوني في الناتج الداخلي الخام إلى 3.9 %؛
- تعميم التغطية الاجتماعية على كل المنخرطين في القطاع التعاوني؛
- ترسيخ ثقافة التضامن في مقاولات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016

النفقات	مشروع قانون المالية لسنة 2016			مجموع قانون المالية لسنة 2016	قانون المالية 2015	2016/ 2015 (%)
	الميزانية العامة	الحسابات الخصوصية للخزينة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة			
الموظفون	134.467.000			134.467.000		-
المعدات والنفقات المختلفة	164.082.000		2.500.000	166.582.000	122.037.000	36.5
الاستثمار	322.420.000	11.000.000	1.280.000	334.700.000	299.800.000	11.64
المجموع	620.969.000	11.000.000	3.780.000	635.749.000	556.304.000	14.3

جدول 1: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الفصول

3. تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

	2015 قانون المالية للسنة	2016 الإسقاطات الأولية	2016 مشروع قانون المالية للسنة	2017	2018
برنامج الدعم والقيادة	**198.225.660**	**229.448.000**	**229.448.000**	-	-
الميزانية العامة	198.225.660	229.448.000	229.448.000	-	-
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[1]	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمورخصوصية[7]	-	-	-	-	-
برنامج الصناعة التقليدية		312.681.000	312.681.000	-	-
الميزانية العامة	292.677.840	297.901.000	297.901.000	-	-
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[2]	3.780.000	3.780.000	3.780.000	-	-
الحسابات المرصدة لأمورخصوصية[7]	11.000.000	11.000.000	11.000.000	-	-
برنامج دعم وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	65.400.000	93.620.000	93.620.000	-	-
الميزانية العامة	65.400.000	93.620.000	93.620.000	-	-
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[3]	-			-	-
الحسابات المرصدة لأمورخصوصية[7]	-			-	-

جدول3: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

[1] لا يتضمن الإعانات الاتية من الميزانية العامة.
[2] لا يتضمن الإعانات الاتية من الميزانية العامة.
[3] لا يتضمن الإعانات الاتية من الميزانية العامة.

4. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2016-2018

يقدم الجدولين أسفله البرمجة الميزانياتية للوزارة لثلاث سنوات حسب الفصول وحسب البرامج. وسيتم تتميم المعطيات المتعلقة بسنتي 2017 و2018 بعد تحديد إطار النفقات المتوسط المدى للوزارة (CDMT)

	2015 قانون المالية للسنة	2016 الإسقاطات الأولية	2016 مشروع قانون المالية للسنة	2017	2018
نفقات التسيير	**256.504.000**	**301.049.000**	**301.049.000**	-	-
نفقات الموظفين	134.467.000	134.467.000	134.467.000	-	-
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	122.037.000	166.582.000	166.582.000	-	-
الميزانية العامة	119.537.000	164.082.000	164.082.000	-	-
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[4]	2.500.000	2.500.000	2.500.000	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية[6]	-	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	**299.800.000**	**334.700.000**	**334.700.000**	-	-
الميزانية العامة	287.520.000	322.420.000	322.420.000	-	-
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[6]	1.280.000	1.280.000	1.280.000	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية[6]	11.000.000	11.000.000	11.000.000	-	-
المجموع	**556.304.000**	**635.749.000**	**635.749.000**	-	-

جدول 4 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2016-2018 حسب طبيعة النفقة

[6] لا يتضمن الإعانات الاتية من الميزانية العامة.

الجزء الثاني:

تقديم برامج وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

برنامج الدعم والقيادة

1. استراتيجية برنامج الدعم والقيادة

يهم هذا البرنامج مختلف الجوانب المتعلقة بالدعم و المواكبة و قيادة سياسة الوزارة. و يساهم هذا البرنامج بصفة أفقية في إنجاز و تطبيق جميع البرامج التي تروم تطوير و تنمية القطاع و كذا تنظيم المهام الداعمة للوزارة.

أ. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

إن نجاح استراتيجية الوزارة يبقى رهينا بمدى توظيف و استغلال الموارد البشرية سواء على مستوى الجودة و الكم، و كذا بمستوى التنظيم المؤسساتي (المسار و الأنشطة).
تتجلى أهمية برنامج "الدعم و القيادة" بصفته برنامجا للدعم و المواكبة لباقي هياكل الوزارة، لا سيما على مستوى التدبير الفعال للموارد البشرية للوزارة، الشيء الذي يضمن نجاح مختلف أوراش المتعلقة باستراتيجية تنمية قطاعي الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني.

من جهة أخرى، فإن مجهود الوزارة في مجال الدعم و قيادة القطاع ترتكز على القناعة بأن كل استراتيجية تغيير مهما كان طموحها لا يمكنها أن تقوم إلا على إدارة عصرية منسجمة مع مستجدات تدبير الشأن العام، خاصة الحكامة الجيدة و التوجه نحو المرتفقين.

ب. مسؤول البرنامج

المسؤول عن برنامج الدعم و القيادة هو مدير الموارد و أنظمة المعلومات.

ج. المتدخلين في القيادة

المتدخلون في برنامج الدعم والقيادة هم:

- مدير الموارد و أنظمة المعلومات.
- مديرة الاستراتيجية و البرمجة و التعاون.
-

2. أهداف ومؤشرات قياس آداء البرنامج

الهدف1.1 : تطوير نظام معلوماتي آمن يشمل مختلف الحاجيات الوظيفية للوزارة

المؤشر1.1.1 : معدل فعالية النظام المعلوماتي

يوضح هذا المؤشر نسبة الأهداف المحققة بالنسبة لفترة معينة. هذه الأهداف محددة مسبقا ضمن المخطط المديري لأنظمة المعلومات، من بينها:

- رفع نسبة التشغيل الآلي لمختلف العمليات؛

- التزود بنظام فعال للقيادة؛
- دعم و إزالة الطابع المادي لمختلف المعلومات الخاصة بالقطاع؛
- تحسين التنظيم و الحكامة المتعلقة بأنظمة المعلومات؛
- المساهمة في برنامج « e-gov »؛
- تحسين ميكانيزمات إدارة التغيير؛
- تقوية البنيات التحتية المتعلقة بالمعدات و الشبكات المعلوماتية.

يوضح الجدول التالي التوقعات الخاصة بنسبة فعالية النظام المعلوماتي للوزارة. و سيتم ملئ هذا الجدول متى توفرت المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة[5]

توضيحات منهجية:

المنهجية و التوضيحات الخاصة بحساب هذا المؤشر مبينة بالملحق رقم 1

المؤشر2.1.1: معدل نجاعة المكتبيات

يقيس هذا المؤشر الكلفة السنوية المتوسطة لكل آلة حاسوب ضمن حظيرة معنية للحواسيب، و هو ما يتأتى بقسمة مجموع النفقات السنوية المخصصة لاقتناء المعدات المعلوماتية على عدد آلات الحاسوب.

يوضح الجدول التالي التوقعات الخاصة بمعدل نجاعة المكتبيات للوزارة. و سيتم ملئ هذا الجدول متى توفرت المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة

توضيحات منهجية:

المنهجية و التوضيحات الخاصة بحساب هذا المؤشر مبينة بالملحق رقم 1

الهدف 2.1 :تطوير مؤهلات الموارد البشرية للوزارة

المؤشر1. 2.1 : عدد أيام التكوين (يوم/شخص/تكوين)

يوضح هذا المؤشر مجموع أعداد المشاركين في كل دورة تكوينية في عدد أيام التكوين الخاصة بالدورة التكوينية المعنية، و ذلك في إطار المخطط السنوي الذي تعتمده الوزارة في مجال التكوين المستمر لفائدة موظفيها.

يوضح الجدول التالي التوقعات الخاصة بأعداد أيام التكوين (يوم/شخص/تكوين) في إطار البرامج السنوية

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
يوم/شخص/ تكوين	2897	1763	2500	2500	3000	

[5] يجب تحديد السنة المرجعية للقيمة المستهدفة .

توضيحات منهجية:

المنهجية و التوضيحات الخاصة بحساب هذا المؤشر مبينة بالملحق رقم 1

المؤشر2.2.1: نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

يبين هذا المؤشر قسمة عدد الموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية على مجموع موظفي الوزارة. و يعكس هذا المؤشر درجة عقلنة وظيفة تدبير الموارد البشرية على مستوى الوزارة.

يوضح الجدول التالي التوقعات الخاصة بهذا المؤشر.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة

توضيحات منهجية:

المنهجية و التوضيحات الخاصة بحساب هذا المؤشر مبينة بالملحق رقم 1

3. تقديم المشاريع و العمليات المرتبطة ببرنامج "الدعم والقيادة"

المشروع أو العملية 1.1: قيادة و دعم المهام

تشمل عملية القيادة ودعم المهام أنشطة المرصد الوطني للصناعة التقليدية وكذا التعاون الدولي,

وفي هذا الإطار، تتطلب قيادة أنشطة الوزارة توفر مؤشرات استراتيجية تمكن من تتبع إنجاز استراتيجيتها. ولهذا الغرض، ومنذ انطلاق استراتيجية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية، تم إحداث المرصد الوطني للصناعة التقليدية الذي يعنى بإنجاز دراسات وبحوث ميدانية بصفة سنوية موجهة نحو مختلف الفاعلين بالقطاع (صناع فرادى، مقاولات، ..) وذلك بهدف تحديد المؤشرات المرتبطة بتنزيل استراتيجية الوزارة وخصوصا فيما يتعلق بالتشغيل ورقم المعاملات والقيمة المضافة والتكوين وغيرها.

اما فيما يخص التعاون الدولي، في شقيه الثنائي والمتعدد الأطراف، فهو يعتبر أحد الدعائم الحيوية التي تعتمد عليها الوزارة من أجل إغناء وتنمية قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال جلب التمويل لدعم مختلف مشاريع القطاع وتبادل الخبرات التقنية والتجارب وكذا الزيارات الرسمية والمهنية وفتح آفاق الشراكة مع الدول الصديقة، لاسيما الدول العربية والافريقية.

المشروع أو العملية 2.1: تحديث الإدارة و ملائمة الرصيد الإداري

تتمحور عملية تحديث و ملائمة الرصيد الإداري للوزارة حول النقط التالية:

- تحسين بيئة و ظروف عمل موظفي الوزارة، و ذلك عن طريق توفير وسائل العمل الضرورية لضمان سير أمثل للمصالح؛
- التفعيل التدريجي للمخطط المديري لأنظمة المعلومات الخاص بالوزارة؛
- وضع وسائل حديثة للتسيير و التتبع و التقويم؛
- إعداد و تفعيل استراتيجية التواصل للوزارة؛
- المحافظة على الرصيد العقاري للوزارة و صيانته و وضع وسائل عقلنة تدبيره.

المشروع أو العملية3.1: الموارد البشرية

تشمل عملية الموارد البشرية جميع العمليات التي تهدف إلى تزويد الوزارة بالموارد البشرية، سواء على مستوى الكم أو المؤهلات. كما تشمل أيضا عمليات التوظيف، إعادة التعيين، تتبع المسارات المهنية و التكوين المستمر.

تهدف هذه العملية إلى تحديد بصفة مدققة حاجيات الوزارة من الموظفين من حيث العدد و الكفاءات، وإعداد و تفعيل المخطط المديري للتكوين المستمر لفائدة موظفي الوزارة في مختلف المجالات، و كذا اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل الإرساء التدريجي لنظام اللاتمركز الإداري فيما يخص تدبير الموارد البشرية.

يلخص الجدول التالي التوقعات الخاصة بالميزانية المخصصة لكل مشروع أو عملية متعلقة ببرنامج **"الدعم و القيادة":**

برامج الوزارة	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[6]	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية[9]	المجموع
القيادة ودعم المهام	38.745.000	-	-	**38.745.000**
تحديث الإدارة	41.386.000	-	-	**41.386.000**
الموارد البشرية	6.500.000	-	-	**6.500.000**

جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج الدعم والقيادة

[6] لا يتضمن الإعانات والدفوعات الاتية من الميزانية العامة.

برنامج الصناعة التقليدية

1. استراتيجية برنامج الصناعة التقليدية

يتوفر قطاع الصناعة التقليدية على استراتيجية طموحة وإراداتية للتنمية بالنظر إلى مؤهلاته القوية؛ الاستراتيجية المذكورة تتمحور حول :

- برامج هادفة تهم كل فئة من الفاعلين؛
- تحديد واضح للأدوار المؤسساتية والقطاع الخاص؛
- الاعتماد على خدمات مراكز المؤهلات بالقطاع الخاص فيما يتعلق بالدعم التقني والمواكبة لفائدة الفاعلين؛
- التنزيل الترابي للرؤية من خلال مخططات جهوية لتنمية الصناعة التقليدية.

ترجمت هذه الاستراتيجية إلى عقد-برنامج تم التوقيع عليه سنة 2007 تحت شعار: "أصالتنا محرك ازدهارنا"؛ العقد يحدد التزامات مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص.

هدف الاستراتيجية الأساسي هو تحسين عرض منتوجات الصناعة التقليدية وترويجها وتوزيعها من خلال حلول ملائمة لمختلف فئات الفاعلين، حيث ترتكز على برامج هادفة لكل مكونات النسيج الإنتاجي.

التنفيذ الفعلي لبرامج العمل يغطي كل مكونات سلسلة القيمة لمختلف الفروع الحرفية، حيث يتمحور حول محاور استراتيجية تخص جوهر الحرف بالقطاع سيما ما يخص دعم النسيج الإنتاجي من أجل تأهيلية وتحسين قدراته.

لكن كذلك عبر أوراش داعمة تتمثل في البنيات التحتية للإنتاج التي من شأنها أن تشكل دعامات للرفع من الوقع الاقتصادي والاجتماعي لمختلف البرامج.

وبالتالي، فإن المحاور الاستراتيجية الرئيسية تشكل ورقة عمل الوزارة فيما يلي:

- هيكلة وتنمية النسيج الإنتاجي بالقطاع عبر تحسين أفضل لأنماط وتقنيات الإنتاج؛
- التأهيل التقني للقطاع سيما بالنسبة لفئة الصناع الفرادى وأحواض أنشطة الصناعة التقليدية؛
- تحسين جودة المنتوج بما في ذلك المواد الأولية المستعملة، وسائل الإنتاج، وكذا ملاءمة المنتوج لشروط الجودة والسلامة والحفاظ على البيئة؛
- تقوية العرض من خلال البنيات التحتية للإنتاج والمحلات المهنية ومناطق الأنشطة الحرفية، وقرى الصناع التقليديين؛ كل ذلك في إطار شراكة مع الجماعات المحلية والمستفيدين.

وبما أن قطاع الصناعة التقليدية يتميز أساسا بحضور العمل اليدوي بدءا من التحضير إلى الإنتاج فإن التكوين يعتبر الأداة الناجعة لنقل المعارف والمدارك الحرفية بين الأجيال سيما تلك المرتبطة بالصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، مما يمكن من تلقين المهارات للجيل الصاعد وتسهيل اندماجه بالقطاع المهني والاجتماعي.

لذا يعتمد التكوين بالقطاع على:

- تأهيل الموارد البشرية؛
- تحسين جودة التكوين؛
- تثمين الموارد على ضوء المردودية.

أ. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

الاستراتيجية الوطنية للصناعة التقليدية ترتكز على مجموعة من التوجهات والأهداف الرئيسية التي تشكل دعامات تنمية القطاع، وبذلك يشمل برنامج العمل واجهتين أساسيتين:

- الواجهة الأولى:

"دعم إنتاج وتسويق المنتوج" ويتضمن أنشطة تساهم في تنمية النسيج الإنتاجي، والترويج وتسويق المنتوج من خلال:

- المواصفات (وضع مواصفات مميزة للمنتوج)؛
- مراقبة مدى ملاءمة المنتوجات للمواصفات المعتمدة؛
- التصديق (وضع العلامات الجماعية للتصديق، وعلامات التصديق الخاصة بوحدات الإنتاج)؛
- اقتناء تجهيزات وأدوات العمل لفائدة مجموعات الصناع الفرادى؛
- إحداث ترميم البنيات التحتية للإنتاج والتسويق؛
- ترويج منتوجات الصناعة التقليدية.

- الواجهة الثانية :

"التكوين المهني ومحو الأمية الوظيفية" ويرتكز على التكوين الأساسي كقاطرة للقطاع لكونه يضمن تطور وتنمية مختلف الفروع الحرفية وكذا المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض.

وفي هذا الإطار، تتوفر الوزارة على منظومة للتكوين توفر ما يلي:

- التكوين الأساسي لفائدة الشباب في حرف النصاعة التقليدية؛
- إنجاز برامج للتكوين المستمر تستجيب لحاجيات وانتظارات الصناع في الحرف الإنتاجية والخدماتية؛

إنجاز برامج محو الأمية الوظيفية لفائدة الصناع بالقطاع.

ب. المسؤول عن البرنامج

المسؤول عن برنامج الصناعة التقليدية هي مديرة الاستراتيجية والبرمجة والتعاون.

ج. فاعلو القيادة

- المدير العام لدار الصانع،
- مدير المحافظة على التراث والابتكار والإنعاش،
- مدير التكوين المهني والتكوين المستمر للصناع الحرفيين،
- مديرة الاستراتيجية والبرمجة والتعاون.

2. أهداف ومؤشرات برنامج الصناعة التقليدية

إن أهداف برنامج الصناعة التقليدية تركز على نقطتين وهما: دعم الإنتاج وتسويق منتوجات الصناعة التقليدية.

1.2 أهداف ومؤشرات أداء دعم الإنتاج وتسويق منتوجات الصناعة التقليدية

الهدف 1.1.2 : إنعاش الجودة والإبتكار وتقوية ترويج منتوجات الصناعة التقليدية

إن تنافسية قطاع الصناعة التقليدية تبرز أساسا على مستوى جودة منتوجاتها والمحافظة على خصوصياتها وقدرتها على التأقلم بكيفية مستمرة مع متطلبات السوق عن طريق تبني المواصفات ومراقبة احترامها من طرف وحدات إنتاج الصناعة التقليدية ووضع العلامات الجماعية للتصديق والشارات وتصديق وحدات إنتاج الصناعة التقليدية إضافة إلى مسالة الابتكار.

المؤشر.1.1.1.2 : معدل وضع المواصفات

يتعلق الأمر بنتائج المجهودات التي تقوم بها الوزارة بتشاور مع الشركاء (المعهد المغربي للتقييس، مهنيو القطاع، المختبرات...) لتبني معايير تعريفية ووصفية ومخبرية تضمن تحسين جودة منتوجات الصناعة التقليدية.

ويمثل الجدول أسفله التطور المتوقع لوضع المواصفات..

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
			33%	%67	%100	60

توضيحات منهجية

يتم الحصول على هذا المعدل بقسمة العدد التراكمي للمواصفات المعتمدة خلال السنة المعنية على النتيجة المستهدفة.

معدل وضع المواصفات = عدد المواصفات المعتمدة / النتيجة المستهدفة

إن المنهجية والبيانات المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

المؤشر.2.1.1.2 : معدل التصديق

يتعلق الأمر بالوحدات الإنتاجية التي يتم افتحاصها والتصديق عليها بناء على نظام استعمال العلامات الجماعية للتصديق.

ويمثل الجدول أسفله التطور المتوقع معدل التصديق

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
			33%	%67	%100	1500

توضيحات منهجية

يتم الحصول على هذا المعدل بقسمة عدد وحدات الإنتاج التي تم تصديقها المحصل عليه خلال السنة على القيمة المستهدفة.

معدل التصديق= عدد وحدات الإنتاج التي تم تصديقها / القيمة المستهدفة

إن المنهجية والبيانات المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

المؤشر.3.1.1.2 : مجموع المستفيدين من المعارض المنظمة

المؤشر الفرعي.1.3.1.1.2: نسبة المعارض المنظمة

يتعلق الأمر بالمعارض المنظمة على المستوى الوطني أو الدولي بهدف إنعاش منتوجات الصناعة التقليدية المغربية.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة

توضيحات منهجية

يتم الحصول على هذا المعدل بقسمة عدد المعارض المنظمة على العدد المستهدف من المعارض.

معدل المعارض المنظمة = عدد المعارض المنظمة / القيمة المستهدفة

إن المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

المؤشر الفرعي 2.3.1.1.2 .: معدل المستفيدين من المعارض المنظمة

هذا المؤشر يمكننا من تحديد عدد المستفيدين من المعارض المذكورة:

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة

توضيحات منهجية

هذه المعدلات يتم الحصول عليها بقسمة عدد المستفيدين من المعارض المنظمة على العدد الإجمالي للمستفيدين المستهدفين.

معدل المستفيدين= عدد المستفيدين / عدد المستهدفين

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

المؤشر 4.1.1.2 : معدل حملات التواصل و لقاءات رجال الأعمال

المؤشر الجزئي 1.4.1.1.2 معدل حملات التواصل المنجزة

يتعلق الأمر بعمليات التواصل المنجزة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة[7]
حملة تواصلية						

توضيحات منهجية:

تتم هذه المعدلات عن طريق قسمة عدد حملات التواصل المنجزة على الأهداف المحددة من طرف برنامج الصناعة التقليدية.

معدل حملات التواصل المنجزة = عدد حملات التواصل / القيمة المستهدفة

المنهجية و التوضيحات الخاصة بحساب هذا المؤشر مبينة بالملحق رقم **2**

المؤشر الجزئي 2.4.1.1.2 معدل لقاءات رجال الأعمال

يتعلق الأمر باللقاءات المنظمة ما بين المهنيين (المنتجين، الموزعين و مسيري فضاءات التسويق)

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة[8]
اللقاءات						

توضيحات منهجية:

تتم هذه المعدلات عن طريق قسمة عدد لقاءات رجال الأعمال المنظمة على الأهداف المحددة من طرف برنامج الصناعة التقليدية.

معدل لقاءات رجال الأعمال = عدد اللقاءات / القيمة المستهدفة

المنهجية و التوضيحات الخاصة بحساب هذا المؤشر مبينة بالملحق رقم **2**

المؤشر الجزئي 3.4.1.1.2 عدد العمليات المنجزة مع شبكات التوزيع

يتعلق الأمر بعدد العمليات المنجزة بشراكة مع مساحات التسويق الكبرى و شبكات التوزيع من أجل استغلال جميع قنوات توزيع و تسويق منتوجات الصناعة التقليدية.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة[9]
عملية						

توضيحات منهجية:

يتم احتساب هذا المعدل عن طريق قسمة عدد العمليات المنجزة على العدد الإجمالي المستهدف للقاءات رجال الأعمال.

معدل حملات التواصل = عدد العمليات المنجزة / -------

المنهجية و التوضيحات الخاصة بحساب هذا المؤشر مبينة بالملحق رقم **2**

.
.

الهدف 2.1.2 : تحسين وسائل الانتاج و مواكبة متدخلي القطاع

من أجل بلوغ هذا الهدف، يتعين تحديث تقنيات الصنع و معدات الإنتاج و كذا تحسين ظروف عمل الصناع التقليديين عن طريق اقتناء معدات الإنتاج و الوقاية لفائدة تجمعات الصناع التقليديين، بالإضافة إلى إحداث و ترميم بنيات الإنتاج و تسويق منتوجات الصناعة التقليدية، من أجل تثمين غنى و تنوع تراث الصناعة التقليدية.

المؤشر 1.2.1.2: معدل الدعم و معدل المستفيدين من تجمعات الصناع التقليديين

المؤشر الجزئي 2 .1.2.1.1 معدل دعم تجمعات الصناع التقليديين

يتعلق الأمر بتقوية القدرة التقنية لتجمعات الصناع التقليديين العاملين في مختلف الحرف، عن طريق اقتناء المعدات التقنية للإنتاج و الوقاية، و ذلك في إطار تفعيل برامج التنمية الجهوية للصناعة التقليدية .

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%						

توضيحات منهجية:

هذا المعدل يتم الحصول عليه بقسمة عدد التجمعات الحرفية المستفيدة من الدعم على القيمة المستهدفة.

معدل دعم التجمعات الحرفية = عدد المجموعات / القيمة المستهدفة

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

المؤشر الجزئي 2 .2.1.2.1 معدل المستفيدين من دعم التجمعات الحرفية

هذا المعدل يتم الحصول عليه بقسمة عدد الصناع الممارسين في إطار التجمعات المستفيدة من الدعم على ذلك المتعلق بالقيمة المستهدفة والمتمثلة في 1250 صانع سنويا.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%			%33	%67	%100	3750

توضيحات منهجية:

معدل المستفيدين من دعم التجمعات الحرفية= عدد المستفيدين / القيمة المستهدفة

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

لمؤشر 2.2.1.2: معدل الإنجاز والمستفيدين من البنيات التحتية المحدثة او التي يتم تهيئتها

لمؤشر الجزئي 1.2.2.1.2: معدل إنجاز البنيات التحتية المحدثة او التي يتم تهيئتها

يتعلق الأمر بقرى ومجمعات وفضاءات العرض والبيع وبمناطق أنشطة الصناعة التقليدية ودور الصانعة ومراكز الدعم التقني والمراكز المندمجة للصناعة التقليدية المحدثة أو التي تتم تهيئتها من طرف الوزارة أو في إطار الشراكة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%			%33	%67	%100	3750

توضيحات منهجية:

معدل إنجاز البنيات التحتية = عدد البنيات التحتية / عدد البنيات التحتية المستهدفة

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

لمؤشر الجزئي 2.2.2.1.2: معدل المستفيدين من البنيات التحتية المحدثة او التي يتم تهيئتها

يتعلق الأمر بقرى ومجمعات وفضاءات العرض والبيع وبمناطق أنشطة الصناعة التقليدية ودور الصانعة ومراكز الدعم التقني والمراكز المندمجة للصناعة التقليدية المحدثة أو التي تتم تهيئتها من طرف الوزارة أو في إطار الشراكة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%			%33	%67	%100	3750

توضيحات منهجية:

معدل المستفيدين من البنيات التحتية = عدد المستفيدين / العدد المستهدف من المستفيدين

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

2.2 أهداف ومؤشرات أداء التكوين الأولي، التكوين المستمر ومحو الأمية الوظيفي

الهدف 1.2.2 : تكوين وتقوية كفاءات الفاعلين في القطاع

المؤشر 1.1.2.2: معدل إدماج خريجي مؤسسات التكوين

يتم الحصول على هذا المعدل باحتساب خارج قسمة عدد الخريجين المدمجين على مجموع الخريجين من نفس الفوج.

توضيحات منهجية:

عدد الخريجين المدمجين
مجموع الخريجين

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

المؤشر 2.1.2.2: معدل الخريجين والصناع المكونين

المؤشر الجزئي 1.2.1.2.2: معدل الخريجين

يوفر التكوين الأساسي بنوعيه : التكوين بالتدرج المهني والتكوين النظامي تكوينا مؤهلا، كما يمنح دبلوما للخريجين يمكنهم من اكتساب مهارات وخبرات كما يمكنهم من تطوير روح المبادرة والمقاولة التي تساعدهم على الإدماج السوسيو مهني.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%						

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المعدل باحتساب خارج قسمة العدد التراكمي للخريجين المكونين خلال السنة (السنوات) على القيمة المستهدفة.

عدد الخريجين المكونين
القيمة المستهدفة

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

المؤشر الجزئي 2.2.1.2.2: معدل الصناع المكونين

يشكل التكوين المستمر للصناع التقليديين رافعة استراتيجية تهدف إلى تنمية الكفاءات التقنية والافقية للصناع، وذلك بهدف الرفع من التنافسية وتطوير الإنتاج وكذا الرفع من المردودية.
ينظم التكوين المستمر على شكل دورات تكوينية على مدى 3 أو 4 أيام لكل دورة، متواصلة أو متفرقة حسب الحالة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%						

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المعدل باحتساب خارج قسمة العدد التراكمي للصناع المستفيدين خلال السنة (السنوات) على القيمة المستهدفة.

العدد التراكمي للصناع المستفيدين
القيمة المستهدفة

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

لمؤشر الجزئي 3.2.1.2.2: معدل الصناع المستفيدين من محو الأمية الوظيفي

يندرج برنامج محو الأمية الوظيفي بقطاع الصناعة التقليدية في إطار الجهود المتظافرة من أجل تمكين مجموعة عريضة من الصانعات والصناع التقليديين من تطوير مهاراتهم الحياتية والمهنية وتشجيعهم على روح المبادرة والإبداع وبالتالي تحسين مستوى دخلهم وكذا مستواهم المعيشي.

يهدف هذا البرنامج إلى:

- تطوير الكفاءات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب عن طريق تلقين مواد بيداغوجية تتناسب مع خصوصيات قطاع الصناعة التقليدية وحاجيات ومتطلبات المستفيدين.
- تطوير القدرات الحياتية داخل الأسرة والمجتمع والوسط المهني.
- تطوير الكفاءات المهنية و الأفقية المشتركة بين عدة حرف.

الوحدة	2014 المنجزات	2015 ق.م	2016 م.ق.م	2017 التوقعات	2018 التوقعات	السنة المرجعية القيمة المستهدفة

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المعدل باحتساب خارج قسمة عدد الصناع المستفيدين من برنامج محو الأمية الوظيفي خلال السنة (السنوات) على القيمة المستهدفة.

عدد الصناع المستفيدين
القيمة المستهدفة

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

لمؤشر 3.1.2.2 : متوسط كلفة التكوين عن كل خريج

يمكن هذا المؤشر من إحتساب متوسط كلفة جميع عمليات التكوين. يعتمد على احتساب نسبة النفقة الإجمالية للتكوين على العدد الإجمالي للمستفيدين من التكوين .

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%						

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المعدل عن طريق احتساب خارج قسمة الميزانية المخصصة للتكوين خلال السنة أو السنوات على مجموع المستفيدين من التكوين خلال نفس المدة.

الميزانية المخصصة للتكوين
مجموع المستفيدين

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 2 لهذا التقرير.

3. تقديم عمليات ومشاريع برنامج الصناعة التقليدية

العملية 1.2 : دعم الإنتاج

يتعلق هذا الورش بالأنشطة التالية:

- إنجاز الدراسات التقنية التي تهدف إلى وضع برامج للتأهيل التقني للفروع البارزة لمختلف جهات المملكة،
- متابعة مجهودات الدعم لفائدة التجمعات الحرفية لتحسين أدوات الإنتاج لديها باعتبارها شرطا ضروريا للرفع من مردوديتها وقدرتها على الإنتاج وكذا تحسين ظروف عملها. وفي هذا السياق ستتم مواصلة برنامج الدعم الموجه للمرأة الصانعة القروية "دار الصانعة"،
- تحسين عرض المنتوج عبر إنجاز تصاميم جماعية بالاستعانة بمصممين.
-

العملية 2.2 : الشارات والتصديق والإبتكار

إن ورش "الشارات والتصديق والابتكار" يتضمن الأنشطة التالية التي تهدف إلى إنعاش الجودة في الفروع الإنتاجية للصناعة التقليدية:

- حماية تراثنا الوطني الحرفي وإنعاش الجودة كشرط ضروري للمحافظة على مكانتنا داخل الأسواق التقليدية وكذا غزو أسواق جديدة،
- تقوية الشراكة مع غرف الصناعة التقليدية والهيئات المهنية من أجل تحقيق مشاريع مندمجة على المستوى المحلي والجهوي،
- مواصلة برامج البحث والتنمية بشراكة مع الجامعات والمدارس العليا والمختبرات،
- وضع علامات جديدة لفائدة مختلف فروع الصناعة التقليدية،
- تنظيم الجائزة الوطنية لأمهر الصناع باعتبارها لقاء سنويا لمكافأة الصانعات والصناع التقليديين على مجهودهم في التجديد والإبداع.

العملية 3.2 : دعم تسويق منتوجات الصناعة التقليدية

هذا الإجراء يتعلق أساسا ببناء وإعادة تهيئة مجمعات الصناعة التقليدية والفضاءات المندمجة وقرى الصناعة التقليدية. هذه البنيات يتم وضعها رهن إشارة الصناع أو التجمعات الحرفية (جمعيات وتعاونيات) من أجل عرض وتسويق

منتوجاتهم. ويشكل استغلال المحلات التجارية الموضوعة رهن إشارة الصناع موضوع عقود فردية تتضمن التزامات الطرفين قصد تسيير أمثل لهذه المحلات. وتبقى تكاليف استغلال هذه البنيات على عاتق جمعية الصناع الذين يشغلون المحلات التجارية.

- العملية 4.2 : التكوين الأولي

يستهدف التكوين الأولي الشباب البالغ من العمر 15 إلى 30 سنة، حيث يمكنهم من الحصول على تكوينات مؤهلة ومخولة لشهادات ودبلومات في أربع مستويات (شهادة التدرج المهني، التخصص المهني، التأهيل المهني والتقني).
ويضم هذا التكوين نمطين هما التكوين النظامي داخل مؤسسات التكوين المهني والتدرج المهني الذي يعتمد نظام التناوب بنسبة 80% على الأقل داخل المقاولة و10% على الأقل داخل مؤسسات التكوين المهني.

- العملية 5.2 : التكوين المستمر

يشمل التكوين المستمر مجموع أنشطة التكوين المنظمة لصالح الصناع التقليديين عن طريق دورات تكوينية، تمكن من تغطية شاملة للتراب الوطني سوءا على مستوى الجماعات القروية أو الحضرية، وذلك في الحرف الواعدة للصناعة التقليدية الإنتاجية من بينها: الحدادة الفنية، النجارة الفنية، المصنوعات الجلدية والنسيج التقليدي، الزربية، الخزف و الزليج، والصياغة .

- العملية 6.2 : محو الأمية الوظيفي

في إطار ضمان استدامة برنامج محو الأمية الوظيفي المندرج في إطار ميثاق تحدي الألفية الأمريكي، واصلت الوزارة هذا البرنامج منذ 2014، وذلك لفائدة 2000 صانع و صانعة ينتمون إلى 7 مناطق بالمغرب (فاس، مكناس، الرباط، سطات، وجدة، ورززات وطنجة)، وذلك بشراكة مع المنظمات الغير حكومية التي تم اختيارها عن طريق طلب الإعلان عن مشاريع .و من أجل توسيع هذا البرنامج، عملت الوزارة على توقيع اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الامية، برسم سنة 2015 ، والتي تستهدف 4300 صانع و صانعة .

برامج الوزارة	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	المجموع
دعم الإنتاج والتسويق	158.735.000	-	-	**38.745.000**
الشارات والتصديق والإبتكار	3.400.000	-	-	**41.386.000**
ترويج منتوجات الصناعة التقليدية	93.454.000	-	-	**6.500.000**
التكوين الأولي	42.970.000	-	-	
التكوين المستمر	10.700.000	-	-	
محو الأمية الوظيفي	4.000.000	-	-	

جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج الصناعة التقليدية

برنامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1. استراتيجية برنامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

اعتمدت السياسات العمومية منذ التسعينيات توجها يقضي بتطوير وتحسين ظروف عيش المواطن، حيث تم إطلاق مجموعة من البرامج الهادفة إلى ضمان الولوج إلى الخدمات الأساسية، وإنعاش الشغل ومحاربة الفقر.

وفي هذا السياق، يعتبر قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دعامة أساسية في الاقتصاد المحلي وقاطرة لمحاربة الفقر، وتوفير فرص الشغل، والمساهمة في إدماج القطاع غير المهيكل وتجميع جهود منتجي السلع والخدمات الصغار.

ولهذا الغرض، أعدت وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برنامجا متناسقا لدعم وإنعاش قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يدمج مجمل الاستراتيجيات القطاعية بهدف المساهمة في تنمية وتطوير وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحسين مستوى دخل العاملين بها.

وتتلخص محاور استراتيجية برنامج دعم وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدعم المؤسساتي والشراكة من جهة وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من جهة ثانية

أ. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تعد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2010-2020)، التي تم انجازها استنادا على مقاربة تشاركية، خارطة طريق لجميع المتدخلين في القطاع. ويقتضي التنفيذ الجيد للمحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية تعبئة الموارد البشرية والمالية الضرورية. ومن هنا تأتي أهمية برنامج " دعم وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" كبرنامج يتضمن العمليات التالية:

- تنظيم وتقوية الكفاءات التدبيرية والتقنية لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- تثمين وانعاش منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- تعزيز وتحسين الترسانة القانونية المتعلقة بالقطاع؛
- تشجيع بروز أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الترابي،
- تطوير أدوات التتبع والحكامة والتقييم، واليقظة الاستراتيجية والتواصل لتوفير رؤية واضحة حول القطاع .

ب. المسؤول عن البرنامج

المسؤول عن برنامج دعم وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مدير إنعاش الاقتصاد الاجتماعي.

ج. فاعلو القيادة

- مدير إنعاش الاقتصاد الاجتماعي؛
- مدير مكتب تنمية التعاون

2. أهداف ومؤشرات برنامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الهدف 1.3 : ابراز اقتصاد اجتماعي وتضامني قوي ومرتفع الأداء

المؤشر1.1.3 : نسبة التظاهرات المنظمة

يتم تحديد هذه النسبة من خلال : عدد التظاهرات المنظمة / عدد التظاهرات المستهدفة

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%						

توضيحات منهجية:

نسبة التظاهرات المنظمة = عدد التظاهرات المنظمة / القيمة المستهدفة

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 3 لهذا التقرير.

المؤشر2.1.3 : نسبة رضى المستفيدين من دورات التكوين والتحسيس

يتم تحديد هذه النسبة من خلال: عدد المستفيدين الراضين / العدد الاجمالي للمستفيدين

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%						

توضيحات منهجية:

نسبة رضا المستفيدين = عدد المستفيدين الراضين / العدد الاجمالي للمستفيدين

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 3 لهذا التقرير

الهدف 2.3 : تنمية القطاع التعاوني

المؤشر1.2.3 : نسبة التعاونيات المحدثة

يتم تحديد هذه النسبة من خلال : عدد التعاونيات المحدثة / القيمة المستهدفة

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%						

توضيحات منهجية:

نسبة التعاونيات المحدثة = عدد التعاونيات المحدثة / القيمة المستهدفة

المنهجية والتفاصيل المتعلقة بحساب هذا المؤشر يتم تضمينها في الملحق 3 لهذا التقرير.

3. تقديم عمليات ومشاريع برنامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

العملية 1.3 : انعاش الاقتصاد الاجتماعية والتضامني

يتعلق الأمر بالأنشطة التالية:

- تثمين وتعزيز تسويق والتعريف بمنتجات وخدمات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر إحداث فضاءات تجارية تمكن التعاونيات والجمعيات التنموية من ترويج منتجاتها وتبادل الخبرات والتجارب في مجالات اشتغالها، من خلال تنظيم المعارض الوطنية والجهوية والإقليمية والأسواق المتنقلة ،والبحث عن فضاءات تجارية أخرى تابعة لبعض المؤسسات العمومية لعرض وتسويق منتجات قطاع الاقتصاد الاجتماعي، كالمتاجر التضامنية والفضاءات التجارية التابعة للمكتب الوطني للمطارات وباحات الاستراحة التابعة للشركة الوطنية للطرق السيارة.

- تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة التعاونيات والجمعيات التنموية في مجالات التشريع التعاوني والمحاسبة التعاونية ودراسات الجدوى وطرق التسيير والتدبير والحكامة الجيدة بالموازاة مع تنظيم مختلف التظاهرات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- تنظيم المناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لعرض منجزات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وآفاقه المستقبلية وتقاسم وتبادل الخبرات بمشاركة خبراء مغاربة وأجانب، كما تمثل فرصة لتدارس المواضيع ذات الصلة بتحديد معالم هذا القطاع و مرجعياته ،من خلال مناقشة التجارب الوطنية، ومجالات تطويره بناء على الخبرات الإقليمية والدولية. كما ستساهم هذه المناظرة الوطنية في تنسيق الجهود من أجل الاستفادة من مختلف الديناميكيات الايجابية التي يعرفها هذا القطاع وذلك من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة تنسجم مع روح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. كما ستكون فرصة سانحة لإبرام شراكات استراتيجية مع عدة شركاء على الصعيد الوطني.

العملية 2.3 : الدعم المؤسساتي والشراكة

يتعلق الأمر بالأنشطة التالية:

- المنحة المخصصة لمكتب تنمية التعاون كمؤسسة عمومية موضوعة تحت وصاية الوزارة، مكلفة بمهمة إنجاز السياسة الحكومية الخاصة بالنهوض بالقطاع التعاوني، من خلال مختلف برامج العمل الموجهة لتنمية القطاع التعاوني وعلى رأسها برنامج مرافقة الذي يهدف إلى مواكبة وتقوية قدرات التعاونيات الحديثة التأسيس، وبرنامج الأكياس الإيكولوجية البديلة للتحسيس بأضرار الأكياس البلاستيكية والمساهمة في تقوية القدرات الإنتاجية للتعاونيات عبر دعم التشغيل الذاتي و تحسين الدخل.
- في إطار تعزيز بروز قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الجهوي والمحلي تعتمد الوزارة منهجية اتفاقيات الشراكة والتعاون مع مختلف المتدخلين والفاعلين في القطاع تحدد من خلالها البرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها عبر وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأهمها المخططات الجهوية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

برامج الوزارة	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	المجموع
إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	31.720.000	-	-	**31.720.000**
الدعم المؤسساتي والشراكة	66.900.000	-	-	**66.900.000**

جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج دعم وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.